رموز خيانة "ستوكهولم"..

اليماني يصف ٢٦ سبتمبر بالانقلاب وجباري ينفي شرعية الرئاسي

الأمناء / خاص:

في الوقت الذي يناضل فيه أبناء تهامة لكسر الحصار المفروض على مدنهم من قبل مليشيا الحوثي، ذراع إيران، عاودت رموز اتفاق السويد الذي أوقف معركة تحرير مناطقهم الظهور إعلامياً بمواقف مثيرة للجدل.

وشهدت مديرية حيس بمحافظة الحديدة، الثلاثاء، وقفة مجتمعية حاشدة تقدمها قيادة السلطة المحلية والتنظيمات السياسية والفعاليات المدنية والأعيان، للمطالبة بفتح طريق حيس ـ الجراحي، المغلق من قبل مليشيا الحوثي رغم فتحه من جانب القوات المشتركة منذ أشهر.

المشاركون بالوقفة طالبوا الأمم المتحدة وبعثتها لمراقبة اتفاق ستوكهولم بتحمل مسؤوليتها في الضغط على مليشيا الحوثي وإرغامها على سرعة فتح طريق حيس الجراحي وكل الطرقات في بقية المحافظات المحاصرة وفي مقدمتها مدينة تعز المنصوص على فتح طرقها في اتفاق ستوكهولم.

الاتفاق الذي وقع أواخر عام 2018م، مثّل، بنظر أبناء تهامة واليمنيين، طوق النجاة لمليشيات الحوثي من هزيمة ساحقة بتحرير مدينة الحديدة التي كانت حينها مطوقة من قبل القوات المشتركة، وكان سقوط المدينة يعني تحريراً سريعاً لمدن تهامة التي تعاني اليوم من بطش وحصار المليشيات الحوثية ذراع إيران في اليمن.

اللافت كان تزامن هذه الوقفة الاحتجاجية ومطالب أبناء تهامة، مع تصريحات مثيرة أطلقها رموز هذا الاتفاق، وعلى رأسهم رئيس الوفد الحكومي في الاتفاق وزير الخارجية السابق خالد اليماني، الذي ختم مشهد التوقيع على الاتفاقية بلقطة شهيرة ارتبط بالاتفاق بالمصافحة التي قام بها مع رئيس وفد جماعة الحوثي محمد عبدالسلام.

مشهد بدا فيه اليماني متحمساً أثناء المصافحة وهو يخاطب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بعدم الحاجة إلى أن يقوم بتقريب يد عبدالسلام للمصافحة، قائلا: "لا داعي للتقريب فيما بيننا فهذا أخي"، كما أوضح ذلك في تغريدة نشرها عقب التقاط الصورة.

اليماني أثار الغضب مؤخراً، جراء مقال له نشره في "إندبندنت عربية" بعنوان "فشل الدولة ومعاناة اليمنيين" وهاجم فيه بشدة كل تجارب الحكم التي شهدها اليمن خلال القرن الأخير في الشمال والجنوب، ولم تسلم من هجومه ثورة الـ26 من سبتمبر رغم الاحترام والتقدير الذي تحظى به لدى أغلب اليمنيين لإنهائها الحكم الإمامي المتخلف.

حيث وصف اليماني ثورة الـ26 من سبتمبر عام 62م بأنها "انقلاب قام به مجموعة من الضباط في محاكاة لحركة الضباط الأحرار في مصر"، مضيفاً: "فتح الانقلاب أبواب جهنم على اليمنيين، فكانت حرباً ضروساً دامت قرابة العقد لم ينتصر فيها أي طرف، لكنها طحنت الشعب اليمني".

توصيف اليماني لثورة الـ26 من سبتمبر بالانقلاب أثار غضب الناشطين اليمنيين على مواقع التواصل الاجتماعي، الذين أكدوا بأن هذا الوصف لم يجرؤ على قوله إلا بعض القيادات الحوثية وعلى استحياء خوفاً من إثارة غضب الناس ضدهم، مستذكرين دور اليماني في اتفاقية ستوكهولم وخدمتها للحوثيين بإنقاذهم من الهزيمة في الحديدة.

وبالتوازي مع مقال اليماني، ظهر أحد رموز الاتفاق وهو عضو الفريق الحكومي، عبدالعزيز جباري على قناة "المهرية" الإخوانية معيداً تكرار الهجوم الذي دأب عليه خلال السنوات الماضية ضد التحالف وضد القوى الحليفة له على الأرض، مجدداً موقفه السابق بأن "المجلس الرئاسي الحالي في اليمن غير شرعي وغير منتخب ولا يمثل الشعب اليمني".

هجوم جباري وصل حد وصفه لمنظومة قيادات الشرعية الحالية بأنها "ليست رجال دولة وأنهم غير قادرين على قول كلمة لا ضد ما يملى عليهم من التحالف"، حد زعمه، معبراً عن ذات الرؤية التي ترددها مليشيات الحوثي بأن الحرب في اليمن هي حرب بالوكالة وأن السلام مرتبط بالاتفاق بين إيران والسعودية والإمارات.

اقتصاديون يمنيون يكشفون أثر خفض كلفة التأمين البحري في المناطق المحررة

الأمناء/ أشرف خليفة - إرم نيوز :

كشف اقتصاديون يمنيون أثر توقيع اليمن مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة تهدف إلى خفض كلفة التأمين البحري على السفن القادمة إلى موانئ المحافظات المحررة، معتبرين أنها خطوة من شأنها إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

وتنص المذكرة على وديعة تأمينية بقيمة 50 مليون دولار، سيتم إيداعها في نادي الحماية التأمينية في بريطانيا، على أن يجري توقيع الاتفاق النهائي بين الطرفين مطلع شهر سبتمبر/أيلول المُقبل.

وقال نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن، رئيس الغرفة التجارية في العاصمة عدن، أبوبكر عبيد، إنه «إذا تم فعلاً التوقيع النهائي على الاتفاق، فإن ذلك سيعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي للبلاد، ويحقق لها نقلة نوعية، وفرقا كبيرا».

وأوضح، في حديث خاص لـ«إرم نيوز»، أن «تخفيض تكلفة رسوم الشحن للبواخر التجارية في موانئ المناطق المحررة، ولا سيما ميناء عدن، سينعكس بشكل مباشر على تخفيض كبير في أسعار السلع التجارية والمواد الغذائية واللوازم الطبية والمنتجات الأخرى».

ولفت عبيد إلى أن «أسعار تكلفة الشحن في الموانئ المحررة حاليًا هي الأعلى قيمة بين كافة موانئ بلدان المنطقة، مبينًا أن المذكرة إذا تمت ستعيد الثقة للموانئ المحررة لا سيما ميناء عدن، لكونه سيقدم للتجار العديد من التسهيلات».

ونوه إلى أن «التجار الذين اتخذوا ميناء الحديدة، المسيّطَر عليه من قبل الحوثيين، لشحن بضائعهم يعانون كثيراً، وما لجؤوا إليه إلا بسبب ارتفاع تكلفة الشحن في ميناء عدن»، مرجحًا أن تُعيد المذكرة «كل شيء إلى مكانه الصحيح».

بدوره، قال المدير التنفيذي لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في اليمن، محمد إسماعيل، إن «تخفيض كلفة تأمين الشحن البحري سيشجّع التجار والمستوردين على تحويل بضائعهم، أو جزء منها، إلى ميناء عدن، بدلاً من ميناء الحديدة».

وأشار، في حديثه لـ«إرم نيوز»، إلى أن المذكرة «ستبعث رسائل إيجابية للتجار والمستوردين، لاعتماد ميناء عدن وجهةً لبضائعهم»، موضحًا أن «أي خطوات من شأنها المساهمة في تخفيض كلفة التأمين البحري على شحن البضائع ستؤدي إلى انخفاض أجور نقلها، وبالتالي سينعكس ذلك بصورة إيجابية على أسعار المواد».

ولفت إسماعيل إلى أن «معاناة اليمنيين منذ اندلاع الحرب تفاقمت بتضاعف أسعار المواد، لا سيما المواد الأساسية منها، المرتبطة بحياة الناس بصورة مباشرة، ويقف خلف ذلك الارتفاع عدة عوامل، منها زيادة تكاليف التأمين البحري، وبالتالي فإن أي انخفاض في تكاليف التأمين سيقود إلى انخفاض أسعار البضائع».

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حسين الملعسي: «لقد تسببت الحرب، ورفع رسوم التأمين البحري على السفن التجارية الواصلة إلى الموانئ اليمنية، بتراكم أزمات التوريد والشحن التجاري، وارتفاع أقساط التأمين البحري وتبعاته على عمليات الاستيراد، وضعف تغطية احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية، واختلال واسع بين العرض والطلب في السوق، وانخفاض خطير في المخزون الغذائي».

وأضاف، خلال حديثه لـ«إرم نيوز»، أن «هذا الأمر أثّر على الأمن الغذائي وعلى الأنشطة التجارية، مع تفاقم صعوبات النقل البحري في ظروف الحرب، وتغيير وجهات السفن خارج الموانئ اليمنية، كما أثر على ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية إلى مستويات تفوق قدرة المواطنين الشرائية».

وبين الملعسي أن «توقيع المذكرة سيخفض كلفة التأمين البحري ويعيدها إلى وضعها ما قبل الحرب، وبالتالي تخفيض تكاليف الاستيراد، وتأمين حاجة الأفراد والاقتصاد من الاكتفاء في السلع، وتخفيض الأسعار عمومًا».

ويُتوقع أن ينعكس «سريان الاتفاقية إيجاباً على إنعاش الموانئ والحركة التجارية، إلى حد نسبي»، لافتاً إلى أن «خفض كلفة التأمين الأعلى على المستوى العام، سيسهل عملية التواصل مع شركات التأمين البحرية العالمية؛ لتشجيعها على خفض رسوم التأمين، حتى يتحقق الأثر الإيجابي لاحقًا».